فوق الطاولة

د. سعد بساطة

أربعـة ألوان للاقتصاد!

خلق الإله الكون ملوّناً؛ ويبدو أنه للاقتصاد كذلك ألوان عدة..! لن نستعرض ألوان قوس قزح؛ بل سنركز على أربعة ألوان.

الاقتصاد الأزرق: تخصص جديد، وهو «النمو الأزرق المستدام»؛ مرتبط بتخصصات علوم البحار، وتدريباته بالجامعات؛ فيدرس مستوى التلوث في رسوبيات تم أخذها من بحيرات بالمحيطات؛ لربط الدراسات بالنمو المستدام، إنه المستوى العلمي الرفيع لربط علوم البحار والنمو المستدام بالبيئة، وإعادة تدوير النفايات، والتغير المناخي والاستدامة والنمو المستدام.

وهناك تخصصات مكملة للتخصص الأصلي ودراستها ستعود بالفائدة على المجتمع، هي تجربة ثرية جداً ومهمة، أحد المعاهد البارزة هنا هو الوطني لعلوم البحار بإيطاليا الذي يشتغل على أبحاث مرتبطة بالنمو المستدام. ويمثل روعة العمل في بيئة واحدة مع طلبة وأساتذة ومهندسين من مختلف الأعمار والجنسيات وفي مختلف التخصصات في علوم البحار، والبيولوجيا، والجيولوجيا وغيرها.

الاقتصاد البرتقالي! هو مصطلح صاغه «فيليبي ريستريبو» و«إيفان ماركيز»، مؤلفا كتاب «الاقتصاد البرتقالي: فرصة لا حصر لها»، وقد تم إطلاق لفظ «برتقالي» على هذا النوع من الاقتصاد؛ نظراً إلى أن هذا اللون رمز للثقافة والإبداع عند المصريين القدماء هدفه مد ذراع من كل النوافذ الرقمية بالمعلومات والبيانات والبحوث المتقدمة، وهي فضيلة نتمنى أن تكتسبها كل المؤسسات البحثيّة. العام الحالي ٢٠٢١ مخصص من الأمم المتحدة عاماً للاقتصاد الإبداعي (البرتقالي) الذي يعرف بأنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تجمع بين الموهبة والإبداع والتكنولوجيا والثقافة، ويتم فيها تحويل الأفكار إلى سلع ؛ ومن الثابت أيضاً أن الاقتصاد البرتقالي تعرض حالياً نتيجة أزمة كورونا لضربات متتابعة. نعود مرة أخرى إلى الفنون التي تقدم دفعة جديدة للاقتصاد البرتقالي تضاف للموسيقا والعروض الأخاذة المبهرة التي تعتبر قوة كبيرة في السباق الإنساني.

الاقتصاد الأخضر هو «اقتصاد يهدف إلى الحدّ من المخاطر البيئية وإلى تحقيق التنمية المستدامة من دون أن تؤدي إلى حالة من التدهور البيئي. وهو يرتبط بشكل وثيق بالاقتصاد الإيكولوجي، لكنه يتمتع بتركيز أقوى من الناحية السياسية لضمان التحول العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون يتّسم بالكفاءة بالنسبة لاستخدام الموارد والشمولية الاجتماعية».

ومن السمات التي تميّزه عن النُظم الاقتصادية السابقة، وضعه تقييماً مباشراً لرأس المال الطبيعي وخدمات النظام البيئي، باعتباره ذا قيمة اقتصادية. برزت الممارسات المتعلقة بالملصقات الخضراء كمعايير ملائمة لمستهلكي البيئة والتنمية المستدامة، إذ بدأ العديد من الصناعات في اعتماد هذه المعايير كطرق قابلة للتطبيق بهدف تعزيز ممارساتها في مجال تخضير البيئة.

يُقاس الناتج الاقتصادي من خلال استخدام فهرس المؤشرات الاقتصادية، وقد نشأت المؤشرات الخضراء عن الحاجة إلى قياس تأثير الإنسان على البيئة. ونقول «كلما طال انتظارنا، أصبح التصدي للتحديات البيئية التي نواجهها صعباً وأكثر تكلفة». يشكل الطريق نحو الاقتصاد الأخضر تحدياً خصوصاً للبلدان النامية.

مصطلح الاقتصاد الرمادي إلى الاقتصاد غير الرسمي، وهو ليس بالضرورة اقتصاداً غير مشروع، ولكنه يعمل خارج أطر الضريبة وقوانين العمل، سواء بعلم الحكومة أم من دون علمها، وتعتبر هذه القطاعات رماديةً، فلا هي سوداء ولا هي بيضاء. وفي معظم الدول العربية، يشكّل الاقتصاد الرمادي نحو ٣٠-٥٠ بالمئة الاقتصاد الكلي، كما يشكل ما بين ٣٠-٦٠ بالمئة في معظم الدول النامية لأن معظمها تعاني من اضطرابات سياسية تصعّب ضبط حركة الاقتصاد ونشاطه من الحكومات.

٢٨٠ ألف طن تم تسويقه من القمح حتى تاريخه

عماد: النسبة قليلة.. ولا معوقات تسويقية

| رامز محفوظ

بين رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد أن ما تم تسويقه من القمح في كل المحافظات منذ بدء التسويق حتى تاريخه ما يقارب ٢٨٠ ألف طن.

ولفت رئيس مكتب التسويق إلى أن النسبة الأكبر من التسويق تمت من محافظة حماة إذ إن ما تم تسويقه من المحافظة حتى تاريخه يقارب ١٠٧ آلاف طن، أما ما سوق من محافظة الحسكة فيعتبر قليلاً ورمزياً.

وأوضح عماد أنه قياساً بالفترة ذاتها من الموسم الماضي فإن نسبة التسويق منذ بدء التسويق حتى تاريخه الموسم الحالي تقارب نسبة التسويق خلال الموسم الماضي والمسوق من القمح للموسم الحالي يعتبر أقل بنسبة قليلة لا تذكر من المسوق الموسم الماضي.

وأشار إلى عدم وجود معوقات مباشرة بالنسبة للتسويق الموسم الحالي ولم يذكر الفلاح وجود أي معوقات مباشرة بالنسبة للتسويق، لافتاً إلى أن قيمة الأقماح المسوقة يتم صرفها من المصارف الزراعية في المحافظات مباشرة خلال مدة ٤٨ ساعة.

وأكد بأن قرار الحكومة بإعفاء الفلاحين من أسعار غربلة القمح التي أصبحت المؤسسة السورية للحبوب تدفع قيمتها جاء في مصلحة الفلاح وتعتبر قيمة مضافة للفلاحين وكذلك اعتماد أكياس الخيش التي تعبأ بها الأقماح بالمواصفات ذاتها حتى لو كانت من خارج مؤسسة الحبوب وحصول الفلاح على قيمة الأكياس الحقيقية يعتبر أمراً ايجابياً جاء في مصلحة الفلاحين.

ولفت إلى أنه سابقاً في المواسم الماضية كان يتم إعطاء الفلاح أقل من نصف قيمة كيس الخيش الذي تتم تعبئة القمح فيه حتى لو كان بالحجم المعتمد نفسه وبالمواصفات نفسها، أما الموسم الحالي فيعطونه كامل ثمن الكيس، لافتاً إلى أن الأكياس المطابقة للمواصفات فيتم إعطاء الفلاح قيمتها، أما التي لا تكون مطابقة للمواصفات ومخالفة بالشكل والحجم والجودة فمن الممكن ألا يتم إعطاؤه قيمتها، منوهاً بأن ثمن كيس الخيش عند الحكومة ٤ آلاف ليرة.

وعن صرف أجور نقل الأقماح إلى مراكز الاستلام أكد عماد أنه يتم إعطاء الفلاح أجور النقل بناء على الفاتورة الموجودة لدى الفلاح وضمن كل محافظة وبحسب وضع السعر المحدد من قبل مجلس المحافظة، لافتاً إلى أن مجلس المحافظة هو الذي يحدد أجور النقل ضمن محافظته.

وختم بالقول: إن تهريب القمح من الممكن أن يتم في المناطق الواقعة خارج سيطرة الدولة لكن في المناطق الواقعة تحت السيطرة فليس هناك تهريب للقمح، منوهاً بأن الفلاحين الموجودين في المناطق الخارجة عن السيطرة يسعون دائماً لتسويق إنتاجهم إلى مراكز الاستلام التابعة للحكومة، مبيناً في الوقت نفسه أن الاحتلال الأميركي وميليشيا «قسد» يمنعان الفلاحين من تسويق إنتاجهم إلى مراكز الاستلام التابعة للحكومة ويقومون كذلك بسرق إنتاج الفلاحين.

عدم توافر البذار يقلص مساحات زراعة القطن بالحسكة

دحام السلطان

تراجعت إلى حد كبير مساحات زراعة محصول القطن، الذي يعتبر من أهم المحاصيل الزراعية الإستراتيجية الصيفية بالحسكة، وتقلص حجم مساحات زراعته عن حجم مساحات الخطة الزراعية للمحصول والمعتمدة لدى مديرية الزراعة.

وبيّن رئيس دائرة الإنتاج النباتي بمديرية زراعة الحسكة جلال البلال في تصريح لـ«الوطن»، أن أسباب تراجع زراعة المحصول تعود إلى حجم الصعوبات المرتبطة بزراعته، ومن أهمها عدم توافر البذار المطلوب «بذار حلب» في الأسواق، موضحاً أن البذار الموجود غير مضمون وغير معروف، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة، وتكاليف الصيانة للمحركات التي تعمل على الديزل المكرر بدائياً وعدم توافر حوامل الطاقة الكهربائية.

وأشار البلال إلى أن حجم المساحة المزروعة بلغت ٤٦٧٩ هكتاراً، والمرخص منها مساحة ١٧٨٣ هكتاراً وعدد الرخص ١٢٣٤ رخصة، من أصل حجم المساحة المخططة للمحصول والمحددة بـ١١٦٧٧٩ هكتاراً، لافتاً إلى أنها تتوزع بالدرجة الأولى في منطقة أبو راسين بـ٢٢٠٠ هكتار وفي العريبية ٥٠٠ هكتار وفي منطقة الشدادي ١٥٠ هكتاراً، وبقية المساحة تتوزع في مناطق متفرقة من المحافظة، مؤكداً أن الحالة العامة للمحصول بوضع جيد، ولا إصابات تذكر وهي في طور من ٣- ٤ ورقات.

وفي سياق آخر أشار رئيس دائرة الإنتاج النباتي إلى أنه تم الانتهاء من حصاد محصول الشعير المروي البالغة مساحته ٢٠ ألف هكتار، ومن محصول العدس المروي البالغة مساحته ٢١٠٠ هكتار، كما تم الانتهاء من حصاد ١١٢٥٠٠ هكتار قمح مروي من أصل حجم مساحة القمح المروي البالغة مساحته ١٢٥٢٠٠ هكتار، على حين بيّن أن حجم التسويق لا يزال ضعيفاً ومن دون المستوى المطلوب بدليل أن مراكز الشراء التابعة لمؤسسة الحبوب، لم تشتر سوى كمية ٥٨٥ طناً فقط من محصول القمح.

وصول توريدات جديدة من السكر والرز وتوزيع ٨٠٠ ألف طن رز وسكر بدمشق

حمود: قريباً بدء تسجيل المواطنين والتوزيع إما لشهرين أو لثلاثة

| الوطن

أكد مدير المؤسسة السورية للتجارة في دمشق طلال حمود في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مدة توزيع المواد المقننة لأشهر شباط وآذار ونيسان ما زالت مفتوحة ولم تصل أي تعليمات جديدة بخصوص إغلاق باب التوزيع، لافتاً إلى أنه حينما يتم تأمين المواد المقننة بالشكل الكافي سيتم البدء بالتسجيل على الدفعة الجديدة.

وبين حمود أن توريدات جديدة من مادتي السكر والرز بدأت بالوصول حالياً، متوقعاً أن يتم البدء بالتسجيل على الدفعة الجديدة قريباً مع وصول التوريدات الجديدة لكن لم يصدر أي قرار بتحديد وقت البدء بتسجيل المواطنين على الدفعة الجديدة وذلك بسبب عدم الانتهاء حتى تاريخه من توزيع الدفعة الحالية لجميع المواطنين المسجلين على المادة وكذلك لم يتم تحديد إن كان التوزيع سيتم لشهرين أو ثلاثة أشهر خلال دورة التوزيع الجديدة، وبخصوص نسبة تنفيذ توزيع المواد المقننة لدفعة أشهر شباط وآذار ونيسان في دمشق بين حمود أن نسبة التنفيذ تتراوح بين ٧٥ و٨٠ بالمئة حتى تاريخه، مؤكداً أننا في دمشق نسعى للوصول إلى نسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة والعمل جار من أجل الوصول إلى هذه النسبة.

وعن أسباب وصول نسبة التنفيذ في دمشق إلى ما بين ٧٥ و٨٠ بالمئة فقط حتى تاريخه على حين أن النسبة وصلت في محافظات أخرى لحدود ١٠٠ بالمئة أوضح مدير السورية للتجارة بدمشق أن الكميات التي تم توزيعها من المواد المقننة خلال الدورة الحالية أكثر مما تم توزيعه في كل المحافظات.

وأكد أن ما تم توزيعه خلال الدورة الحالية في دمشق أكثر من ٤٠٠ ألف طن سكر وأكثر من ٤٠٠ ألف طن رز حتى تاريخه، لافتاً إلى أن هناك مشكلة تؤثر في نسبة التنفيذ في دمشق وهي أن بعض المواطنين من المحافظات القريبة من دمشق عندما يتم التوزيع عبر السيارات الجوالة في دمشق من دون رسائل يحصلون على المواد المقننة من دمشق.

وأشار حمود إلى أن هناك تكثيفاً لرسائل استلام المواد المقننة خلال الفترة الحالية، مشيراً إلى أن فرع السورية للتجارة بدمشق قام خلال الأيام الماضية بإرسال سيارات جوالة إلى مناطق كفرسوسة والمهاجرين وباب الجابية وحالياً يتم القيام بإرسال سيارات جوالة لبعض المناطق في دمشق حسب حاجتها، لافتاً إلى أن معظم المناطق في دمشق تم تغطيتها وإرسال سيارات جوالة لها.

حول قرار ضريبة البيوع العقارية في حال النكول

«المالية» ترد: أصحاب المكاتب العقارية والمضاربون يقومون بتجيير عملية البيع عدة مرات قبل تسجيله في المصالح العقارية

| عبد الهادي شباط

عمم وزير المالية على مديريات المالية في المحافظات قراراً يتضمن اعتبار عملية النكول عن المبيع عملية بيع واجبة التكليف بضريبة البيوع العقارية وفق القانون بتاريخ التصريح بالنكول، مبيناً أن هذا القرار جاء رداً على التساؤلات المتعلقة بعملية إلغاء المبيع (النكول) وذلك في معرض تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ من العام الجاري الناظم للبيوع العقارية وفق القيمة الراجحة وذلك وفق النسخة التي حصلت عليها «الوطن».

أوضحت وزارة المالية حول ما تم تداوله في موضوع قرارها النكول في عقود بيع العقارات لدى الدوائر المالية، واستحقاق ضريبة البيوع العقارية عليها، أن المقصود بالنكول هو طلب إلغاء عملية البيع بعد إتمام توثيقها وتسجيلها لدى الدوائر المالية، بما في ذلك الحصول على الموافقات اللازمة، أي بعد أن تكون عملية البيع تامة الأركان، ومستحقة للضريبة.

عملياً، يلجأ بعض أصحاب المكاتب العقارية والمضاربين لتكرار عمليات النكول في البيع بهدف التهرب من الضريبة على البيوع العقارية ورسم التسجيل العقاري، وذلك بتجيير عملية بيع العقار من مشتر إلى مشتر آخر، وبهذه الحالة تتم إعادة بيع العقار والنكول به عدة مرات قبل تسجيله في المصالح العقارية.

قانونياً، يعتبر البيع العقاري الذي تترتب عليه ضريبة البيوع العقاري قد تمّ بموجب التشريعات السورية؛ باكتمال المعاملة المالية وتسديد الضريبة المتوجبة بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً واستلام الوثيقة المشعرة ببراءة الذمة لاستعمالها في إجراء معاملة التسجيل العقاري أصولاً.. فإذا تبع ذلك نكول المتعاقدين عن البيع فإن الضريبة المستوفاة لا ترد لدافعها.

وفي حال امتنع أحد طرفي عقد البيع عن إتمام المعاملة المالية وتم اللجوء إلى القضاء المختص، وثبت البيع بحكم مكتسب الدرجة القطعية توجبت الضريبة كاملة، أما إذا انتهى الحكم إلى اعتبار عقد البيع غير مستكمل لشرائطه القانونية وإلى رفض تسجيل العقار على اسم المشتري؛ فتعاد السلفة المستوفاة على حساب الضريبة من قبل المحاكم عند تسجيل الدعوى إلى مسلفها، أم إذا كان المدفوع كامل الضريبة إلى الدوائر المالية، فلا تردّ قيمتها إلى دافعها، ويبقى لمن سددها الحقّ بالرجوع إلى المتعاقد معه في حال ثبوت أن عدم اكتمال عملية نقل الملكية ناشئ عن خطأ أو إهمال من قبل المتعاقد الآخر.

المهندسون «ينتقدون» قانوني البيوع والرسوم العقاري

ونوس يعترف: من الطبيعي لأي مشروع جديد بعض الأخطاء وحالات الخلل

قطماوي: منذ بدء تطبيق القانون ٣١ ألف عملية بيع

| الوطن

اعتبر مدير عام هيئة الرسوم والضرائب منذر ونوس أن بعض حالات الخلل التي رافقت تطبيق قانون البيوع العقارية رقم ١٥ من العام الجاري استدعت الطلب من اللجان الفرعية في المحافظات تسليم تقرير بقيم حالة تطبيق القانون وأداء الدوائر المالية وحالات الخلل أو الأخطاء التي اعترضت تنفيذ القانون وتعليماته التنفيذية لعرضها على اللجان الرئيسية والمركزية وتقييم الحالة العامة لتنفيذ القانون ومعالجة نقاط الخلل وتقويمها.

مبيناً أنه من الطبيعي لأي مشروع جديد أن تظهر بعض الأخطاء أو بعض حالات الخلل أثناء تطبيقه لكن ذلك يستدعي سرعة معالجة مثل هذه الحالات والنقاط من الخلل وهو ما تعمل عليه حالياً وزارة المالية، مبيناً أن معظم حالات الخلل التي ظهرت خلال الفترة الماضية تتصل بالأراضي الزراعية أكثر من العقارات داخل المخططات التنظيمية وذلك بسبب المساحات الكبيرة لهذه العقارات وتقدير القيم الرائجة لها.

وبيّن أن معظم براءات الذمة التي تنجزها الدوائر المالية حالياً تعود لبيوع سابقة سارع أصحابها مع دخول قانوني البيوع العقارية والرسوم العقارية حيز التطبيق إلى تنفيذ مثل هذه البيوع، وأن قانون البيوع العقارية لم يضف إجراءات جديدة على تنفيذ واقعة البيع في المالية سوى تزويد المصالح العقارية بالقيمة الرائجة للعقارات، وأن هناك تنسيقاً وتواصلاً بين الدوائر المالية ومكاتب ودوائر المصالح العقارية، وتعمل المالية على إنجاز ربط شبكي واسع مع المصالح العقارية لسرعة إنجاز عقود البيع وتزويد المصالح العقارية بالقيم الرائجة للعقارات.

جاء حديث ونوس خلال ندوة حول قانوني البيوع العقارية والرسوم العقارية أقامتها نقابة المهندسين بدمشق أمس في مبنى النقابة، حيث قدم كل من مدير عام هيئة الرسوم والضرائب منذر ونوس ومدير عام المصالح العقارية وضاح قطماوي عرضاً لأهم المحاور والنقاط التي اشتمل عليها كل من القانون ١٥ للعام ٢٠٢١ الخاص بالبيوع العقارية والقانون ١٧ من العام ٢٠٢١ الخاص بالرسوم العقارية، وما مبررات صدور هذه القرارات وأهميتها للمرحلة المقبلة، حيث تم عرض مفصل من قبل المصالح العقارية للقانون ١٧ وما الفقرات التي نص عليها والأسس المعتمدة في حساب الرسوم العقارية وفق القانون الجديد والميزات التي ينص عليها هذا القانون لجهة بعض التخفيضات التي نص عليها القانون في بعض الحالات مثل معاملات التخارج وعند إنشاء حق الانتفاع وتخفيض رسم الانتقال الإرثي، حيث بين مدير عام المصالح العقارية أنه منذ دخول القانون ١٧ حيز التنفيذ مع بداية شهر أيار الماضي تم توثيق ٣١ ألف عملية بيع.

وشهدت أجواء الندوة حالة زخم في طرح الأسئلة على المديرين العامين لدرجة المطالبة من مدير عام هيئة الرسوم والضرائب تعويض الوقت الذي تأخر فيه على الندوة (٣٠) دقيقة والذي يبرره ونوس بسبب حالة الضغط في العمل وحضوره الاجتماع مع اللجان الفرعية والرد على تساؤلات وسائل الإعلام.

ووجه أحد المشاركين نقداً لوزارة المالية حول اعتمادها مصطلح العقارات لكل الملكيات موضحاً أن مصطلح العقار يطلق فقط على الأرض (قطعة الأرض) على حين ما يشاد على هذه القطعة من الأرض يصبح اسمه مقاسم إما مقاسم تجارية وإما مقاسم سكنية حسب التصنيف.

بينما أوضح ونوس أن وزارة المالية استخدمت مصطلح الوحدة العقارية على مختلف الملكيات سواء كانت مقاسم أم ارض وهو ما تم اعتماده وتداوله من قبل المالية وأن وزارة المالية تمتلك أوسع قاعدة بيانات ومعلومات حول العقارات في سورية ويتم استثمار هذه البيانات في رسم خرائط ومخططات تسهم في دقة وسرعة تحديد القيم الرائجة للعقارات، بينما تم توجيه نقد لاذع للمصالح العقارية بأن القانون ١٧ الخاص بالرسوم العقارية الذي يستند في تحصيله لهذه الرسوم على القيم الرائجة التي تحددها المالية رهن المصالح العقارية للتبدلات في قيم سعر الصرف وأثر العقوبات الاقتصادية في أسعار العقارات وغيرها من العوامل التي تسهم في تبدل القيم الرائجة مثل التضخم والعرض والطلب وغيرها.

بينما طلب أحد المشاركين إعفاء العقارات والمباني والمقاسم التي تعرضت للدمار والتخريب بفعل الحرب على سورية من ضريبة البيوع العقارية ومن الرسوم العقارية وخاصة أن الكثير من أصحاب هذه العقارات لا يمتلكون القدرة على ترميم وتأهيل مساكنهم أو محالهم ويفضلوا بيعها.

كما اعتبر أحد المشاركين أن تحصيل عدد من الرسوم مثل الإدارة المحلية وإعادة الإعمار وغيرها على المعاملة ذاتها مرتين الأولى في المالية ومن ثم في المصالح العقارية هو ازدواج ضريبي ومخالف للقانون، كما بين آخر أنه من غير المقبول أن تتعامل المصالح العقارية مع الخدمات التي تقدمها بمنطق الربح والخسارة لأنها قطاع إداري ومن مهامها تقديم الخدمات وما تذهب إليه حالياً المصالح العقارية لا يجوز إلا في حال تحول المصالح العقارية لقطاع اقتصادي وذلك وراد في مشروع إصلاح شامل للمصالح العقارية.

بينما اعتبر مدير عام المصالح العقارية أن قيم الخدمات التي تقدمها المصالح العقارية مازال لا يوازي قيم الكلفة لهذه الخدمات مثال مبيع الوثيقة في المكاتب العقارية هو ٥٠ ليرة وهو أقل من كلفة طباعة ونسخ هذه الوثيقة، على حين فيما يخص المباني المهدمة اعتبره من اختصاص اللجان الحكومية المختصة في النظر بهذه المباني وكيفية التعامل معها ومنحها أي إعفاءات هو ضمن معايير ومنها الكشف والتحقق من حالة هذه العقارات.